



فرنسا تنتظر من تركيا
أكثر من إيقاف
الهجمات الكلامية

14 ص



الدراما العراقية
تعلن إفلاسها

19 ص



رئيس
أم حجر عثرة

19 ص



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

السبت 2021/06/19

08 ذو القعدة 1442

السنة 44 العدد 12094

Saturday 19/06/2021

44th Year, Issue 12094

العرب

الانسداد السياسي يُقرّب تونس من انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة

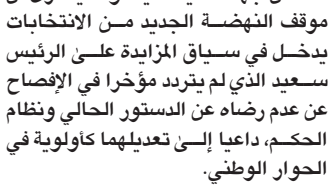
صغير الحيدري

وأعرب الناطق باسم حركة النهضة الإسلامية فتحي العيادي عن تأييد حزبه لدعوة الاتحاد للذهاب إلى انتخابات مبكرة إذا فشل الحوار الوطني. وقال العيادي في تصريحات إذاعية الجمعة "في ما يتعلق بالأزمة السياسية والحلول والمخرجات لا شك أنها ستكون موضوع حوار، وإذا تعطل الحوار فإن الحركة تطرح أيضا مسألة المرور إلى انتخابات رئاسية وتشريعية سابقة لأوانها كأحد الحلول، لكن هذا الحل يحتاج أيضا إلى تهيئة وشروط منها تعديل القانون الانتخابي وإرساء المحكمة الدستورية".

ويأتي هذا الموقف، الذي يعكس تخوف حركة النهضة من استمرار حالة الجمود السياسي في ظل رفض الرئيس سعيد حوارا وطنيا يستتقي مراجعة نظام الحكم والدستور، ليؤكد أن الأزمة الحادة صارت تُقرّب تونس أكثر من أي وقت مضى إلى الانتخابات السابقة لأوانها.



فتح العيادي
النهضة تدعم انتخابات
رئاسية وبرلمانية
سابقة لأوانها



محسن النابتي
النهضة تزايد على
الرئيس سعيد
بالانتخابات المبكرة

لكن جهات سياسية تونسية ترى أن موقف النهضة الجديد من الانتخابات يدخل في سياق المزايدة على الرئيس سعيد الذي لم يتردد مؤخرا في الإفصاح عن عدم رضاه عن الدستور الحالي ونظام الحكم، داعيا إلى تعديلها كأولوية في الحوار الوطني. وقال الناطق باسم حزب التيار الشعبي محسن النابتي إن "موقف النهضة من الانتخابات جاء في إطار المزايدة على رئيس الجمهورية، أرادوا أن يقولوا له: إذا أردتم انتخابات مبكرة فلنرحل كل رؤوس المنظومة الحالية، في محاولة لإرباك الوضع برمته". وأضاف النابتي، في تصريح لـ "العرب"، "الحل يبدأ بتبرك هؤلاء السلطة، لأنهم غير مؤهلين للاستمرار في حكم الدولة لفترة أخرى، البلاد تعيش انهيارا شاملا على المستويات الاقتصادية والصحية والسياسية والاجتماعية. ثم إن الانتخابات التي وصل بها هؤلاء في 2019 هي بمثابة فضيحة القرن".

تونس - اقترب سيناريو الانتخابات العامة المبكرة في تونس خلال الساعات القليلة الماضية أكثر من أي وقت مضى في ظل حالة الانسداد السياسي التي لم تنجح الأطراف المشكلة للمشهد في تخطيها رغم اللقاء الأخير الذي جمع رئاسي السلطة التنفيذية، رئيس الجمهورية قيس سعيد ورئيس الحكومة هشام المشيشي، والذي بحث برسائل طمأنة بشأن انفراج الأزمة. وفي ظل بوادر فشل الحوار الوطني على وقع عودة التصعيد بين مختلف الأطراف، وخاصة تمسك الرئيس قيس سعيد بحوار يفضي إلى تغيير النظام السياسي، تصاعدت الدعوات للذهاب إلى انتخابات عامة مبكرة. ودعا الاتحاد العام التونسي للشغل، المنظمة النقابية ذات الوزن الكبير، إلى العمل على الخروج من الأزمة أو إعادة الكلمة إلى الشعب عبر انتخابات سابقة لأوانها.

وجذبت الهيئة الإدارية للاتحاد في بيان نُشر مساء الخميس رفضها استمرار الأزمة السياسية وعمل مختلف الأطراف الحاكمة على تعميقها بمواصلة المناورات والتجاذبات والفرشاق بالتهم وتحطيل أي حل ينقذ البلاد ويمنع عنها السقوط في الهاوية. وحذت على الإسراع في تخطي الأزمة السياسية والدستورية في أقرب الأجل أو المرور إلى انتخابات مبكرة.

وقال عضو المكتب التنفيذي للاتحاد محمد علي البوعديري إن "الاتحاد لديه خيار آخر وهو الانتخابات العامة المبكرة لحلحلة الأزمة الحالية، والشعب هو من سيفرضها، الشعب سيدك حصون من أوصلوا البلاد إلى هذه الأزمة بالشارع".

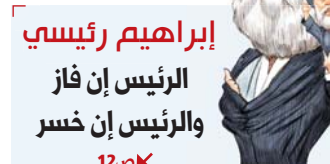
وأضاف البوعديري في تصريح لـ "العرب" أن "الاتحاد لا يزال متمسكا بمبادرة الحوار، ولا نرى حلا إلا بالحوار. لكن إذا اقتضى الأمر فإن الانتخابات المبكرة العامة الرئاسية والبرلمانية تبقى الخيار الأخير الذي يمكن المضي فيه". ولاققت دعوة الاتحاد، التي بدت لافتة في توقيتها حيث تشكل تطورا حقيقيا في موقف المنظمة النقابية التي ظلت لأكثر من ستة أشهر تنتظر تفعيل مبادراتها للذهاب إلى حوار وطني لمناقشة الأسباب الكامنة وراء الأزمة التي تعرفها تونس، ترحيبا من قبل العديد من الأوساط السياسية.

اليأس من التغيير يدفع الإيرانيين إلى مقاطعة الانتخابات نسبة مشاركة شعبية ضعيفة والمتشددون وحدهم من توجهوا إلى صناديق الاقتراع



لامبالاة شعبية

عزلتها الخارجية والعودة إلى الاتفاق النووي، وهو وضع غير مشجع بالنسبة إلى الأميركيين وإدارة الرئيس جو بايدن التي تتحمس لإحياء الاتفاق. كما أن صعود المتشددين سيعني أليا توقف مساعي الحوار مع دول الخليج وخاصة مع السعودية، ويعد الفوتور معها إلى المربع الأول، وخاصة الأولى إلى العقوبات الأميركية المفروضة على إيران، زادت حدة جائحة كوفيد - 19. لكن الإيرانيين ينحون باللائمة على السلطات ويتهمون بها بأنها توظف عائدات النفط لتمويل معارك لا مصلحة لإيران فيها مثل ما يجري في اليمن وسوريا، وبأنها تقوي ميليشيات في العراق ولبنان على حساب قوتهم. وينتظر أن تؤثر نتائج هذه الانتخابات، التي تضع الرئاسة في يد المتشددين، على مساعي إيران لكسر



إبراهيم رئيسي
الرئيس إن فاز
والرئيس إن خسر
12 ص

الأسبق، عن صمته تجاه منعه من الترشيح، مطالبا مجلس صيانة الدستور بتوضيح السبب وبتقديم مبررات عدم التصديق على طلبه لخوض الانتخابات. واختلفت التوقعات بالنسبة إلى نسب المشاركة، لكنها أجمعت على محدودية المشاركة في التصويت بالرغم من المساعي الرسمية لإنجاحها وتوجيه رسائل من خلالها تفيد بان ثورة 1979 ما زالت قوية وذات عمق شعبي.

وتؤكد رسائل الإيرانيين الذين غابوا بشكل لافت عن التصويت أن الثورة بخياراتها المحلية والخارجية لم تعد محل ثقة لديهم، وأن المعارك الخارجية التي يخوضها المرشد والحرس الثوري والمتشددون هي معارك بعيدة عن مصالحهم ولا يدعمونها. ونقلت وسائل إعلام مختلفة عن مواطنين ممن قاطعوا الانتخابات تأكيدهم أن فوز هذا الرئيس أو ذلك لا يعينهم في شيء، وأنهم ما عدوا يتقنون في النظام ككل بسبب فشل سياساته الاجتماعية والاقتصادية.

وقالت مريم (52 عاما)، وهي مصففة شعر في كرج قرب طهران، إنها لن تصوت لأنها "فقدت الثقة في النظام". وأضافت "في كل مرة أدليت فيها بصوتي في الماضي، كنت أتمنى أن يتحسن مستوى معيشتي. لكنني فقدت الأمل عندما رأيت أعلى مسؤول في البلاد لم يكن شجاعا بما يكفي للاستقالة عندما لم يستطع تحسين الأمور"، في إشارة إلى روحاني.

وقالت فرزانه (58 عاما)، من مدينة يزد في وسط البلاد، "صوتي هو لا كبيرة للجمهورية الإسلامية". وعلى النقيض مما عرضه التلفزيون الرسمي قالت فرزانه "مراكز الاقتراع شبه خالية هنا". وأشار محمد (40 عاما)، وهو مهندس، إلى أنه لن يصوت لأن "النتائج معروفة سلفا، والأهم من ذلك أن إبراهيم رئيسي لو كان جادا في التصدي للفساد لفعل ذلك".

وتحتاج القيادة الدينية، التي تتعرض لضغوط بسبب ارتفاع معدل التضخم الذي وصل إلى 39 في المئة، والبطالة التي بلغت 11 في المئة، إلى إقبال كبير على المشاركة في التصويت لتعزيز شرعيتها التي تضررت بعد سلسلة من الاحتجاجات على الفقر والقيود السياسية منذ 2017. وتشير استطلاعات الرأي الرسمية

طهران - أظهر الإيرانيون لامبالاة كبيرة تجاه الانتخابات الرئاسية بالرغم من الحملات الإعلامية وتصريحات المسؤولين التي تحث على المشاركة، وأخرها تصريح المرشد الأعلى علي خامنئي الذي قال بعد أن أدلى بصوته "كل صوت له وزنه... تعالوا وشاركوا واخاروا رئيسكم... هذا أمر مهم لمستقبل بلدكم".

كما دعا الرئيس المنتهية ولايته حسن روحاني "المواطنين للمشاركة بكثافة ويجب ألا نسمح للمشاكل التي شهدناها بالتأثير على الانتخابات". وتكشف تصريحات خامنئي وروحاني تخوفا واضحا من غياب الإيرانيين عن هذه الانتخابات بسبب ياسهم من التغيير في ظل نظام فشل على مدى عقود في تقديم الحد الأدنى من الخدمات لشعبه، كما تشير إلى ذلك الأرقام المختلفة، في الوقت الذي يركز فيه كل جهوده على دفع البلاد إلى معارك خارجية تحت عناوين مختلفة.

ويواجه إبراهيم رئيسي، رجل الدين الذي يعد مقربا من خامنئي، المتشددون محسن رضائي، القائد السابق للثورة النورية، والنائب أمير حسين قاضي زاده هاشمي، والإصلاحي عبدالناصر همتي، حاكم المصرف المركزي منذ 2018 حتى ترشحه.

وكانت المشاركة محدودة بين الفئات الشعبية المختلفة، كما لوحظ غياب جمهور الإصلاحيين الذي بدأ يائسا من إمكانية فوز مرشحيه في مقابل حضور لافت لانصار المتشددين الذين يستمرون في السيطرة على البلاد بقطع النظر عن الرسائل التي ترسلها نسب المشاركة.

وأعلن سياسيون إصلاحيون وزعيم المعارضة، رئيس الوزراء السابق مير حسين موسوي الموضوع رهن الإقامة الجبرية، مقاطعتهم للانتخابات الحالية. كما دعا 87 ناشطا سياسيا ومدنيا، من بينهم ابنة الرئيس السابق علي أكبر هاشمي رفسنجاني، والنائب السابق فايز هاشمي والدبلوماسي السابق منصور فرهنگي والصحافي علي كلاي إلى مقاطعة الانتخابات.

وما يلاحظ أن النظام بدأ يفقد ثقة رموز كانت فاعلة ومحسوبة على المتشددين، من ذلك الرئيس السابق محمود أحمددي نجاد الذي منع من الترشيح. كما تولى علي لاريجاني، مستشار المرشد ورئيس مجلس النواب

السعودية تطوق التصعيد بين الانتقالي الجنوبي وإخوان الشرعية

وامتدت جهود الحراك الدولي والأممي حول الملف اليمني في الأونة الأخيرة لتشمل دعم تنفيذ "اتفاق الرياض" باعتباره خطوة أساسية نحو توحيد الواجهات السياسية المتعددة في معسكر المناوئين للحوثي، الأمر الذي يساهم في دعم مشاورات الحل النهائي للأزمة اليمنية المختلفة. وتضمنت اللقاءات التي أجراها في الرياض المبعوثان الأميركي تيم ليندركينغ والأممي مارتن غريفيث إلى اليمن مع مسؤولين يمينيين وسعوديين التأكيد على دعم المجتمع الدولي والأمم المتحدة لمساعي استكمال تنفيذ اتفاق الرياض ونزع فتيل التوتر الذي يهدد بعودة المواجهات العسكرية.

ولاحظ أنه حين عادت الحكومة اليمنية إلى عدن أدى عدم قيام الرياض بتنفيذ وعودها المالية إلى الإخفاق الحاصل الآن، وبالتالي إلى تصعيد التوتر. وتوقع أن يسير اتفاق الرياض باتجاه التجميد وليس إعلانا للفشل لأنه لا أحد يريد تحمل مسؤولية إعلان ذلك، لكن حذر من أن الإخفاق هذه المرة أكبر من أي مرة أخرى ويحتاج إلى جهد حقيقي لحل هذا الوضع. واتهم المجلس جناح الإخوان المسلمين في الشرعية باستخدام ورقة القاعدة لاستهداف قوات الانتقالي، تعليقا على مقتل عدد من عناصر الحزام الأمني في محافظة أبين في عمليات أعلنت القاعدة مسؤوليتها عنها.

الانتقالي وأطراف في الحكومة اليمنية تعمل -بحسب اتهامات المجلس- على إفشال "اتفاق الرياض". واعتبر ماجد المنحجي المدير التنفيذي لمركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية أن الإخفاق السياسي الداخلي في اليمن وصل إلى أشده، في الوقت الذي لا تضغط فيه السعودية بالجهد الكافي لتصريف الانسداد السياسي بين الطرفين. وقال المنحجي في تصريح لـ "العرب" إن الرياض تدرك أن هناك شيئا رئيسيا يمكن أن تساهم به الا وهو حل الملف الاقتصادي الذي يحتاج إلى دفعات مالية كبيرة للبدء بإرخاء الوضع وضمان تحسين الوضع الخدمي في مدينة عدن.

وأضاف صالح في تصريح لـ "العرب" أنه "من غير المعقول أن يواصل المجلس التزامه بالمشاورات في ظل اختلاف قياداته في عمل إرهابي لا تقدم عليه سوى الجماعات الإرهابية وهي عملية تتكرر باستمرار بالإضافة إلى أعمال الاعتقالات والإختطافات شبه اليومية لمنتسبي الخبة الشبوانية". وشهدت الأيام القليلة الماضية عودة الفوتور بين المجلس



ماجد المنحجي
الاختناق هذه المرة
بين طرفي الأزمة أكبر
من أي مرة أخرى

إلى محافظة حضرموت، بحسب الناطق الرسمي باسم الانتقالي علي الكثري، متهمًا ما أسماها ميليشيات الإخوان المسلمين في محافظة شبوة "باختطافهم واقتيادهم من الحاجز العسكري بمنطقة الخبية بيئر علي في محافظة شبوة إلى جهة غير معلومة في تعدّ صارخ على الحقوق السياسية والمدنية". واعتبر نائب رئيس الدائرة الإعلامية في المجلس الانتقالي منصور صالح أن موقف المجلس تعليق مشاركته في مفاوضات استكمال تنفيذ اتفاق الرياض كان أمرا طبيعيا، ردا على ما وصفها بـ"حالة الاستهتار والاستفزاز التي تمارسها جماعة الإخوان المختطفة لقرار الشرعية اليمنية".

عدن - كشفت مصادر سياسية مطلعة لـ "العرب" عن تراجع المجلس الانتقالي الجنوبي عن قراره تعليق مشاركته في مشاورات تنفيذ اتفاق الرياض التي تجري في العاصمة السعودية الرياض بين الحكومة اليمنية ووفد من المجلس. ووفقا للمصادر فقد جاء هذا القرار بعد إطلاق قوات أمنية في محافظة شبوة سراح قيادات فاعلة ومحسوبة على الانتقالي تم احتجازها، بعد تدخل مباشر من قيادة التحالف العربي بقيادة السعودية التي ترعى "اتفاق الرياض". وكان المجلس قد اتخذ قرار تعليق مشاركته ردا على اختطاف عدد من قياداته في محافظة شبوة التي تسيطر عليها الشرعية، أثناء عودتهم من عدن